



النسخة المعدة للإلقاء

لحظة الفرصة الواعدة وتحقيق طموحات مصر

كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

شرم الشيخ، مصر، ١٣ مارس ٢٠١٥

مساء الخير،

أتوجه بالشكر لفخامة الرئيس السيسي على دعوتي للحضور اليوم. ولا شك أن هذه الفترة تكتسب أهمية خاصة - فهي لحظة الفرصة الواعدة بالنسبة لمصر - ومن دواعي سروري البالغ أن أشارك فيها بحضور هذا المؤتمر الذي دعا إليه جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز، خادم الحرمين الشريفين، تغمده الله بواسع رحمته.

منذ سنوات مضت، تغنت أم كلثوم، أيقونة الطرب المصري وكوكب الشرق المضيء، بكلمات نَظَمَها أمير الشعراء أحمد شوقي يقول فيها "وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً"، أي أن السبيل لتحقيق الطموحات ليس الأحلام والأمنيات وإنما الكد والمثابرة.

ويَصْدُقُ هذا على موقف مصر اليوم؛ إذ ينبغي أن تحقق ما يطمح إليه شعبها من نمو أقوى، ونظم صحية وتعليمية أفضل، ومستويات معيشية أعلى. وفي نفس الوقت، سيستقبل سوق العمل المصري أكثر من ٦٠٠ ألف داخل جديد سنويا طوال الخمس سنوات القادمة، مما يجعل توفير فرص العمل الجيدة للشباب أولوية اقتصادية واجتماعية وإنسانية. وسوف يترافق هذا مع استعادة استقرار الاقتصاد، بتقليص عجز المالية العامة والحد من مواطن التعرض للصدمات الخارجية.

فهل يمكن تحقيق هذه الأهداف في نفس الوقت؟ نعم - باتباع السياسات الصحيحة، التي أُدرج بعضها في خطط الحكومة بالفعل. والمهم الآن هو تطبيق هذه السياسات - تصميمها بشكل صحيح والتأكد من مواصلة تنفيذها حتى الإنجاز.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أطرح عليكم بضع أفكار تتعلق بثلاثة موضوعات:

- (١) عملية الإصلاح الجارية؛
- (٢) سياسات استعادة الثقة وجذب الاستثمار؛
- (٣) النمو الاحتوائي كأحد مقومات النمو القابل للاستمرار.

١ - عملية الإصلاح الجارية

وأود البدء بالأخبار السارة. فقد بدأت بالفعل رحلة تحقيق النمو بمعدلات أعلى.

وقد شهدنا على مدار الشهور القليلة الماضية خطوات كبيرة واعدة على مسار الإصلاح، يتصدرها إصلاح دعم الطاقة الذي بدأ في منتصف ٢٠١٤ - وهو بند طال انتظار تنفيذه على جدول أعمال الإصلاح.

وفي هذا السياق، بذل كل من الحكومة وأنتم شخصياً، فخامة الرئيس السيسي، جهوداً كبيرة من أجل تهيئة البلاد لهذا الإجراء الذي حظي بتأييد شعبي بعد إقامة حوار مناسب حول الحاجة للإصلاح في هذا المجال. وفي نفس الوقت، استُخدم جانب من الوفرة المحقق من إصلاح الدعم لتمويل التحويلات النقدية الموجهة للأسر الفقيرة.

وكان الشروع في هذه العملية إنجازاً هائلاً، وسيكون الاستمرار فيها على نفس درجة الأهمية، واستكمالها للنهاية الهدف الأسمى.

وقد اتخذت إجراءات مهمة أيضاً في مجال الضرائب، بما في ذلك زيادة الضرائب على التبغ والمشروبات الكحولية ثم الخطط الحالية بشأن ضريبة القيمة المضافة. وتتبع أهمية هذه الإجراءات من أن إيرادات الضرائب غير النفطية لا تتجاوز ١٠% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي - وهو مستوى شديد الانخفاض بالنسبة لاقتصاد حديث كالاقتصاد المصري.

وسيكون إنجاز ضريبة القيمة المضافة خطوة حيوية. لا أحد يحب زيادة الضرائب - كلنا يفهم ذلك. ولكن كما قال القاضي الأمريكي أوليفر ونديل: "الضرائب هي الثمن الذي ندفعه مقابل الحصول على مجتمع متمدن" - ويمكن أن نضيف قائلين: "لدولة تستطيع تقديم الخدمات التي يتطلع إليها الشعب المصري ويستحق الحصول عليها!"

وأخيراً، هناك الزيادات المخططة في الاستثمار، وبعضها بدأ تنفيذه بالفعل، عن طريق مشروع قناة السويس. وقد كانت مساهمة المواطن المصري العادي بمعظم التمويل اللازم لهذا المشروع خير شاهد على ثقة الشعب ورغبته في تحسين حال الاقتصاد.

ونعلم أن المشروعات الكبرى مثل مشروع قناة السويس يمكن أن تدعم النمو وخلق فرص العمل، إذا تم تنفيذها بكفاءة، وهو أمر إيجابي. ولكنها ليست السبيل الأوحى لتحقيق هذا الهدف. فالمشروعات الأخرى الأصغر لا تقل عنها أهمية - إن لم تكن أهم.

ولا يمكن الاعتماد على موارد المواطنين بشكل دائم لتمويل هذه المشروعات. وهنا يمكن أن يساهم الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي. لكن الاستثمار لا يتجه إلا حيثما كانت الثقة واليقين بشأن السياسات المتبعة.

٢ - سياسات استعادة الثقة - مواصلة السير على درب الإصلاح

ويقودني هذا إلى الموضوع الثاني - ما الذي يكفل استعادة الثقة في آفاق الاقتصاد المصري؟

لا شك أن مواصلة السير نحو تحقيق الإصلاحات المقررة يمثل أولوية قصوى.

لكن هناك سياسات أخرى يمكن أن تحسن مستوى الثقة، وتنشئ فرص عمل جديدة، وتدعم استقلالية مصر من الناحية المالية. وأسوق هنا بضعة أمثلة.

المجال الأول هو **مناخ الأعمال**. فمركز مصر متأخر للغاية في العديد من مؤشرات التنافسية - إذ أنها تحتل المرتبة ١١٩ من مجموع ١٤٢ مرتبة في مؤشر التنافسية الذي أنشأه المنتدى الاقتصادي العالمي.

ومصر قادرة على تحقيق أداء أفضل. ففي ظل السياسات الصحيحة ومستوى الطموح الملائم، تستطيع مصر الارتقاء بسرعة إلى مستوى المراكز الخمسين العليا في التنافسية العالمية.

ويعتبر قانون الاستثمار الجديد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

لكن مصر يمكن أن تخطو خطوات أوسع نحو إلغاء القواعد التنظيمية غير ذات الكفاءة. فعلى سبيل المثال، يقول البنك الدولي إن تسجيل العقارات يستغرق أكثر من ٦٠ يوما في المتوسط، كما يستغرق إنفاذ العقود أكثر من ١٠٠٠ يوم. وسيكون من الضروري تهيئة مناخ يمكن أن ينجح فيه الاستثمار ويوفر المزيد من فرص العمل الإنتاجية الملائمة.

المجال الثاني هو **الانفتاح للتجارة**. فقد بلغت صادرات مصر غير النفطية ٥% فقط من إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي، فيما يعد فرصة كبيرة ضائعة لتوفير فرص عمل في صناعات التصدير، ولا شك أن مصر تتمتع بإمكانات في هذا المجال.

ويمكن لمرونة سعر الصرف أن تساهم بدور أيضا - سعر الصرف الذي يحقق التوازن بين عرض وطلب العملة الأجنبية، ويمكن أن يدعم النمو في مصر ومركزها المالي.

أما المجال الثالث فهو **القطاع المالي**. فمن الملاحظ أن عدد أصحاب الحسابات المصرفية لا يتجاوز ١٠% من المواطنين المصريين في الوقت الراهن. ويمكن إعطاء دفعة كبيرة للاقتصاد بزيادة توفير الخدمات المالية وتقديم المزيد من القروض للمشروعات الصغيرة المنشئة لفرص العمل. وقد تحقق بعض التقدم بالفعل، حيث تم مؤخرا إقرار قانون التمويل متناهي الصغر الذي يمكنه المساهمة في تطوير القطاع المالي.

مناخ الأعمال، وتحرير التجارة، ووجود قطاع مالي قوي - تلك هي المجالات التي يمكن أن يؤدي التحرك فيها إلى تحقيق نتائج ملموسة من حيث زيادة الاستثمار ورفع معدلات النمو.

ولكن، كما برهنت التجارب الدولية، لا يمكن أن تكون فترات النمو المرتفع العارضة هدفا في ذاتها، إنما يتعين أن يكون النمو قابلا للاستمرار. وحتى يكون قابلا للاستمرار، يتعين أن يكون احتوائيا.

٣- النمو الاحتوائي من أجل نمو قابل للاستمرار

ويقودني هذا إلى نقطتي الأخيرة - هل يمكن أن يكون النمو المصري احتوائيا لكي يكون قابلا للاستمرار؟

ما الذي أعنيه بالنمو الاحتوائي؟ إنه النمو الذي يتيح الفرصة للجميع - النساء والشباب والعاطلين وأصحاب الاحتياجات الخاصة. النمو الذي يقتسم ثماره ويشعر بتأثيره كل المواطنين بمختلف شرائحهم. ولتحقيق ذلك، يجب أن تُعنى مصر ببنيتها التحتية الاجتماعية، وليس ببنيتها التحتية المادية فقط. فكيف يتأتى ذلك؟

لننظر إلى الشباب والمرأة - وهما مجموعتان يتعين إشراكهما في الاقتصاد بشكل أفضل.

فاليوم لدينا عاطل واحد من بين كل ثلاثة شباب دون الخامسة والعشرين - أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف معدل البطالة الكلي!

أما مشاركة المرأة في سوق العمل، والتي تبلغ ٢٢% فقط، فهي لا تتجاوز ثلث مشاركة الرجل (ونسبتها ٧٣%). ويمكن إرجاع هذا الفارق الكبير إلى فجوات الأجور الكبيرة بين الجنسين، وارتفاع تكاليف الانتقال، وعدم مرونة مواعيد العمل.

وهناك أمثلة متعددة لبلدان تحقق أداء جيدا في هذا المجال بفضل مساهمة المرأة بنصيب كبير في النمو الاقتصادي. هذه هي الاحتوائية، وهي تتفق أيضا مع المنطق الاقتصادي السليم.

وهناك أيضا دور الإنفاق الاجتماعي يساهم بدور في هذا الخصوص - سواء من خلال زيادة هذا الإنفاق أو تحسين جودته. فمن غير الممكن خلق فرص العمل إذا كان الخريجون غير مسلحين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل الحديث. ويمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم - إذا تم تنفيذها بكفاءة - إلى مساعدة مصر على تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لكل شرائح السكان، مع الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة.

كذلك يمكن أن يساعد تحسين النظام التعليمي على تضييق فجوات الأجور التي تحد من حوافز المرأة للعمل في القطاع الخاص. وبالطبع، يرتبط هذا أيضا بحالة البنية التحتية المادية. فتحسين وسائل النقل العام من شأنه تمكين المرأة من الوصول الآمن إلى مقر عملها البعيد عن محل إقامتها. وستكون هذه الجهود مطلبا ضروريا لإطلاق الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها المصريون - وهم ثروة مصر الكبرى.

خاتمة

وختاما، فإننا نشهد لحظة تتيح فرصة واعدة. ومن خلال السياسات الصحيحة، تستطيع الحكومة المصرية تحقيق آمال الشعب المصري وتلبية تطلعاته. وبالمثابرة في تنفيذ الإصلاحات، يمكن المساهمة في استعادة الاستقرار الاقتصادي، وبت الثقة، وتشجيع خلق فرص العمل، وإعطاء دفعة للنمو. ولا يزال الصندوق ملتزما من جانبه بمساعدة مصر على تحقيق مستويات معيشية أفضل.

وقد بدأت حديثي بكلمات تغنت بها أيقونة موسيقى مصرية. وأود اختتامها بكلمات كتبتها أيقونة أدبية مصرية - هي نجيب محفوظ. فقد قال محفوظ: "الذكي يُعزف من إجاباته والحكيم يُعزف من أسئلته".

واليوم، نلتقي في شرم الشيخ لنطرح سؤالا حكيما: كيف يمكننا المساعدة في تحقيق تطلعات مصر؟ ولنحرص جميعا على أن تكون لدينا إجابة حكيمة أيضا.

شكرا.